مجلة تنمية الرافدين

**اسم المقال:** الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بالانفتاح المالي للدول المغاربية في إطار انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية دراسة قياسية لاقتصاديات الجزائر، ليبيا وتونس
**اسم الكاتب:** أ.د. صاولي مراد
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3533
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/02 22:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن
العدد ١١٤ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣

# الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بالانفتاح المالي للدول المغاربية في إطار انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية
## دراسة قياسية لاقتصاديات الجزائر، ليبيا وتونس

# Strategies of Economic Openness for Maghreb Countries under the New Regime of Global Trade: An Empirical Study for the Economies of: Algeria, Libya, and Tunisia

**الدكتور صاولي مراد**
**أستاذ محاضر-رئيس ميدان**
**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**
**جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ قالمة**
**دولة الجزائر**

**Saouli Murad (PhD)**
Lecturer
Field Head, Faculty of Economics, Business and Administration
University of Quelma 08 May 1945
State of Algeria
saoulimourad@gmail.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٢/٩/٢٠ تأريخ قبول النشر ٢٠١٢/١٢/١٢

## المستخلص

**يقدم هذا البحث دراسة تحليلية لاقتصادات بعض دول المغرب العربي، وصياغة اقتصادية لأنموذج تجريبي. وتجري الدراسة استخداما رقميا لهذا الأنموذج، لتقدير وتحليل أثر أداء الاقتصادي لهذه الدول مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الصلة. وكذا التنبؤ باتجاهات النمو الاقتصادي المستقبلي، وبخاصة في إطار الأخذ بالحسبان انضمامها الكلي لمنظمة التجارة العالمية.**

**أفضت نتائج التحليل الكمي إلى أن التحرير المالي لبعض اقتصادات دول المغرب العربي – قيد الدراسة- منفرداً لم يترك أثرا إيجابياً و معنوياً في الناتج المحلي الإجمالي، في حين كان الأثر ايجابيا على المستوى الجمعي لها. وعليه، فإن التعامل على شكل اندماج للمؤسسات المالية وأسواقها من شأنه أن يفضي لتحقيق مزايا اقتصادية في ميدان التنافس في أسواق المال العالمية. أضف إلى ذلك أن هذا التعامل يؤدي إلى تقوية مواقفها التفاوضية، لكل منها، في إطار الإسهام في صياغة قرارات منظمة التجارة العالمية، بما يحقق عوائد اقتصادية ملموسة، وبالتالي إلى الاندماج الحقيقي في النظام التجاري متعدد الأطراف.**


***الكلمات المفتاحية:* النمو الاقتصادي، الانفتاح، الانحدار الخطي، نماذج قياسية، أشعة الانحدار الذاتي، الانفتاح المالي.**


## Abstract

This paper presents an analytic study of the economies of many countries of the Maghreb, through formulation of the economic relations, and construction of an experimental model. The study conducted an empirical use of the model to estimate and analyze of the impact of the economic activity performance of these countries, measured by GDP, as well as many relevant macroeconomic variables. Also, the work proceeded to predict the trends of future economic growth, especially in the context of taking into account the overall their affiliation to the World Trade Organization (WTO). Results of quantitative analysis led to a result, that the solo financial liberalization of those economies - being studied - did not leave a positive and significant impact on GDP, while the positive impact was found on the collective level of those States. Thus, the handle in the form of merger of financial institutions and of their markets would lead to achieving economic advantages in the field of competition in the global financial markets. In addition, That handle will lead to strengthen their negotiating positions, for each of them, in the context of contributing to decisions formulation of the WTO, in order to achieve tangible economic returns, and then to a real integration in the multilateral trading system.


**Keywords:** *Economic Growth, Openness, Linear Regression, Econometric Models, Autoregressive Variables.*

**المقدمـة**

تشـهد معظـم دول العـالم اتجاهـا متزايـدا نحـو الانفتـاح الاقتصـادي وتحريـر تجارتهـا الخارجيـة رغبـة منهـا فـي تحقيـق مجموعـة مـن الأهداف التنمويـة، ودول المغـرب العربـي واحدة من هذه الدول التي توجهت نحو الانفتاح رغبة في تحقيق هذه الأهداف.

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من خلال دراسـة العلاقـة بـين بعـض المتغيـرات الاقتصـادية الكليـة، كالاسـتثمار الإجمـالي ، صـافي التجـارة، معـدل الانفتـاح المـالي، بهـدف التوصـل إلـى نتـائج تأخـذ بعين الاعتبـار الاخـتلاف الحاصـل بين الدراسـات النظريـة والدراسـات التجريبيـة التـي توصـل من خلالهـا إلـى وجـود علاقة إيجابية بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي.

قدرت الدراسة معادلة الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، إذ خلصت إلى وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو فيما كانت العلاقة بين النمو والتضخم وعجز الموازنـة عكسية، نتيجة لحالة عدم الاستقرار التي يحس بها المستثمرون في اقتصاد يعاني من مشكلة عجز مزمنة تسهم في تشكيل حالة من عدم التيقن في السوق.

وللتعرف علـى أثـر الانفتـاح التجـاري مـن خـلال أحـد قنـوات النمـو وهـو الاسـتثمار، ومعـدل الانفتـاح المـالي وغيـره ظهـر جليـاً الأثـر الإيجـابي للانفتـاح علـى الاسـتثمار نتيجـة طبيعيـة لزيـادة الاسـتثمارات الأجنبيـة بفعـل الانفتـاح، واعتمـاد الاسـتثمار المحلـي علـى المستوردات الأجنبية. إذ إن سياسة الانفتاح تؤثر على النمو إيجاباً وسلباً من خلال مجموعة من القنوات، وإحدى هذه القنوات الإيجابية هي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة فرص الاستثمار المحلي من خلال فتح الأسواق العالمية، وتحسين أداء الصادرات.

لقد اهتمت معظم المقاربات النظرية لآثار بعض المتغيرات الكلية بمدى تأثيرها في نمو النـاتج المحلـي الإجمـالي، وكيفيـة انعكـاس ذلـك علـى أصـناف الإنفـاق الكلـي الأخـرى، وعليـه تسـعى هـذه الورقـة البحثيـة إلـى تسـليط الضـوء علـى تطـور الأداء الاقتصـادي الكلـي للسياسـة العامـة للاقتصـاديات المغاربيـة فـي ظـل التحـولات السياسـية و الاقتصـادية التـي تشهدها هذه الدول من خلال محاولة الإجابة عن السؤال الآتي:

ماهية الاتجاهات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في ظل النظام التجاري المتعدد الأطـراف الـذي تـديره وتسـيّره منظمـة التجـارة العالميـة ؟ وعليـه تعتمـد هـذه الدراسـة فـي بياناتهـا علـى الإحصـاءات المنشـورة مـن قبـل الـديوان الـوطني للإحصـاء (ONS) ووزارة المالية، فضلاً عن إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي (i.m.f).

**دراسات سابقة**

١- أثبتت دراسة (الأغا 2004) وجود علاقة إيجابية بين التغيرات في معدل النمو السنوي للسكان، ومعدل الاستثمار، وتحرير الخدمات المالية، وتحرير خدمات الاتصال، وبين معدل النمو السنوي لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي لعينة مختارة من الدول النامية للمدة (1990-2009)، كما برهنت الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين التغيرات في حجم الاستثمار الإجمالي السنوي ومعدل الانفتاح المالي وبين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بوصفها كتلة اقتصادية واحدة. في حين كانت العلاقة سلبية بين معدل الانفتاح المالي والناتج المحلي في دول الخليج العربية باستثناء البحرين (الحيالي، ٢٠١٠، ٦٣)

٢- دلت العديد من التقارير(Arestic 2003 & Clickman) على أنه كلما زاد توجه الاقتصاد نحو الانفتاح الخارجي زاد معدل نموه، وأثبتت التجارب أنه قد كان لدول جنوب شرق

آسيا عدة آثار إيجابية عند تحرير تجارتها الخارجية على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل: معدل نمو الناتج المحلي، ومعدل نمو الصادرات التي تتركز في الصادرات الصناعية، وكذلك متوسط معدل نمو القيمة المضافة الصناعية (Tsai, 2008, 137)، وبالأخص الصناعات التحويلية.

٣- كما بينت دراسة (William H. Greene, 2006) إن تحرير التجارة الدولية والانتماء إلى مؤسسات « بريتون وودز» تؤدي إلى دفع النمو الاقتصادي وتسهم في حل مشكلات البلدان النامية من خلال مزيد من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانتصاب الشركات العالمية وما تؤمنه من نقل للتكنولوجيا والخبرات العلمية. وأسباب هذا الوضع كثيرة، على الأخص منها تلك المرتبطة بقواعد وأحكام اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة. فهذه المنظمة بعثت في الأساس للبلدان الغنية وتدرجت نحو استقطاب البلدان الفقيرة والنامية، كعضو له كل الحقوق والواجبات بعد اتفاق مراكش (pirotte, 2004, 98). وبعد مرور عشر سنوات على بعثها استطاعت البلدان النامية، وخصوصا الإفريقية منها الاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف، فمن مزايا تحرير التجارة الخارجية القضاء على مستوى التفاوت في مستوى التنمية بينها وبين البلدان الصناعية.

٤- أما فيما يخص تدعيم القطاع المالي فقد أظهرت دراسة (K .Patterson, 2003) أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور في الغالب هي التي استفادت من الاستثمارات وحققت أداء اقتصاديا أفضل. كما برهنت هذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والمصرفي نظرا لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي المنشود (Sims, 2007, 178)، ومن المنتظر أن تكون مسألة تحرير وهيكلة الأنظمة المالية محور نقاشات قادمة في أروقة منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين، نظرا لحساسية هذا القطاع والتحديات التي تواجهه بعد نهاية أزمة ٢٠٠٧ .

**منهج البحث**

يستند التحليل في هذا الجانب على سلسلة من البيانات السنوية للاقتصاديات المغاربية، وسوف يتم الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية، و نخص بالذكر نماذج السلاسل الزمنية ذات الانحدار الذاتي (SVAR) لاختبار أثر كل من: معدل الاستهلاك السنوي، صافي التجارة الخارجية، معدل الانفتاح المالي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

لذلك تكتسب هذه الدراسة أهمية بالنظر إلى الاختلاف النظري بين الاقتصاديين حول أثر الانفتاح التجاري على النمو، وتتجلى أهميتها من الاختلاف في النتائج التي توصل إليها الباحثون حول علاقة النمو بالانفتاح بالنسبة لبعض دول المغرب العربي مثل تونس، في الوقت الذي تتبع فيه الجزائر وليبيا مساراً يتجه نحو تحرير التجارة ورفع القيود التجارية، من خلال ارتباط مسارها بقواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية. لذلك تم بناء أنموذج قياسي لبعض اقتصاديات دول المغرب العربي انطلاق من التحليل الوصفي النظري لتطور السياسة الاقتصادية الكلية عبر مراحل زمنية معينة، وقد استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى في تقدير معلمات الأنموذج.

**تقديم الأنموذج:** ترتكز نمذجة شعاع الانحدار الذاتي (VAR) بالطريقة التي ذكرت من طرف الباحثين Lu & Dowey (1989) كما تمت الاستعانة بتصنيف قيم التأثيرات

المباشرة بحسب (Mishra & Link, 1973) ، حيث يتم استعراض الأنموذج على النحو الآتي :

$$Y= BX1 +\beta 1X2 +\beta 2X3 + \beta 3X4 +U4i$$

Y : النمو السنوي للناتج الداخلي الخام
X1: تمثل الاستهلاك السنوي النهائي.
X2 : تمثل صافي التجارة الخارجية
X3 : تمثل معدل الانفتاح المالي.
X4 : يمثل الاستثمار الإجمالي.

تشير النظرية الاقتصادية وبالاعتماد على دراسة و (Lu & Dowey, 1989) كما أشير إلى ذلك سابقاً على أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة Y ومعدل الانفتاح المالي x1 هي علاقة طردية، إذ كلما تغير هذا المتغير مع ثبات العوامل الأخرى تغير حجم الناتج الإجمالي بشكل مقابل. كذا الحال بالنسبة للاستثمار الإجمالي X2 الذي له علاقة طردية مع الناتج الإجمالي وصافي التجارة الخارجية X3 ، وحجم الاستهلاك النهائي X4 مع ثبات العوامل الأخرى (الحيالي، ٢٠١٠، ٦٤).

يمكن أن يقدر الأنموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية واستقرار السلسلة Y يؤدي إلى التقارب والتوزيع الطبيعي التقاربي للمقدرات وهذا ما يسمح بإجراء اختبارات على معالم الأنموذج، ووضع مجالات ثقة للتنبؤات. وعموما فإن المتغيرات الاقتصادية ليست مستقرة ولكنها متكاملة من الدرجة الأولى، في المدى القصير قد تكون السلسلتان الزمنيتان Xi وYi غير مستقرتين لكنهما تتكاملان في المدى الطويل، أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولا من إزالة مشكل عدم الاستقرار، وذلك باستعمال نماذج تصحيح الأخطاء (MCE) ، ومن شروط التكامل المتزامن تحقق ما يأتي (Labrousse, 2008, 43) :

- أن تكون السلسلة الزمنية للحد العشوائي الناتجة عن فروقات من درجة التكامل نفسها.
- أن تكون درجة التكامل الناتجة عن تركيبة الخطية للسلسلتين أقل من قيمة الرتبة الكبرى.

مراحل اختبار التكامل المتزامن: إن اختبار التكامل المتزامن يتحقق من خلال المرور على جملة من الاختبارات المتسلسلة ، وهذه الاختبارات هي على الترتيب كما يأتي (Williams, 2006):

- **اختبار:** ADF(Dickey- Fuller Augmente) والغاية من هذا الاختبار هو الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية ADF جاء على إثر القصور الذي ميز اختبار Dickey- (DF) Fuller
- إن هذا الأخير الذي افترض أن الأخطاء غير مرتبطة فيما بينها، في حين إن الواقع بين أن الأخطاء مرتبطة فيما بينها، ولذا فإن اختبار (ADF) أخذ في الحسبان أثناء إعداد النماذج القاعدية وجداول الاختبارات فرضية ارتباط الأخطاء فيما بينها. ولقد جرت العادة على إجراء اختبار (ADF) بالاعتماد على اختبار Fuller -Dickey والذي يستخدم بعض صيغ الانحدار.

**أولا:** نظرة على الاقتصاد الجزائر: يشهد الاقتصاد الجزائري اليوم نوعاً من الاستقرار الاقتصادي محققا بعض من النتائج الإيجابية الآتية (Bouzid, 2009, 18):

- انخفاض معدل خدمة الدين إلى معدل ١٩,٨% سنة ٢٠٠٨ ، وانخفاض معدل التضخم إلى ٠,٣٤% سنة ٢٠٠٨
- انخفاض مخزون المديونية إلى ٢٥,٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٨
- ارتفاع حجم الاحتياطي من العملة الصعبة من ١٢ مليار دولار مقابل ٤,٦ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ وهو ما يعادل ١٥ شهرا استيراد، واستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار واليورو.
- تحقيق معدلات نمو اقتصادية منذ سنة ١٩٩٥ مابين ٣%-٤%.

هذه النظرة أو الوصف يبدو عاماً، كما إن هذه المؤشرات وان كانت كلها إيجابية إلا أن بقاءها واستمرارها يتوقف على وضعية السوق العالمية .لذلك لابد من تحليل موضوعي معمق يشخص حالة الاقتصاد الجزائري ومبني على أساس أرقام وإحصائيات تمكننا من معرفة أغلب المؤثرات التي تؤثر فيه وعلاقاتها ببعضها البعض مبينة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا. لذلك سوف نستخدم إحصائيات تمكننا من استنباط الكثير من الدلالات التي ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ببعضها البعض كما يبينها الجدول رقم (١).

لقد سجل الميزان التجاري رصيداً إيجابياً، إذ قدّر بـ ٩،٦ مليار دولار، أي رصيد إيجابي هام مستمر للسنة الخامسة، منذ سنة ٢٠٠٠ أما الديون الخارجية فقد انتقلت من٢٥,٢٧٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٢ إلى ٢٢,١٥٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦ مواصلة بذلك اتجاهها نحو الانخفاض، أما بالنسبة للتضخم فنلاحظ في الجدول رقم (١) أدناه أنه قد ارتفع إلى نسبة ٣,٥٦% سنة ٢٠٠٦، وهذا راجع للضخ الهائل للنفقات العمومية، لاسيما من أجل التنمية وكذا الزيادات في الأجور التي تمت سنة ٢٠٠٤.

الجدول ١

بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للمدة ٢٠٠٩-٢٠٠١

| السنوات | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو % | ٣,٢ | ٢,٢ | ٢,١ | ٤,١ | ٦,٨ | ٥,٢ | ٥,١ | ١,٨ | ٤,٦ |
| معدل البطالة % | ٢٩,٢ | ٢٩,٥ | ٢٧,٣ | ٢٥,٩ | ٢٣,٧١ | ١٧,٧ | ١٥,٢٦ | ١٢,٣ | ١١,٨ |
| معدل التضخم % | ٢,٦٤ | ٠,٣٣ | ٤,٢٢ | ١,٤١ | ٢,٥٨ | ٣,٥٦ | ١,٦٤ | ١,٨ | ٤,٦ |
| المديونية الخارجية (مليون$) | ٢٧٩٩٧ | ٢٥٢٧٢ | ٢٢٥٨٧ | ٢٢٨٢٨ | ٢٣٥٢٣ | ٢٢١٥٨ | ١٦٨٣٩ | ٥٥٨٣ | ٤٨٨٩ |
| رصيد الميزان التجاري(مليون$) | -١,٦٦٤ | -١,٣٧٥ | -٤,٢٦١ | -٦,٤٣٨ | -٩,٣٤٠ | -١٤,٣٥٤ | -١٦,١٦٣ | -١٨,١١١ | -٩,٦١ |
| رصيد الموازنة العامة (مليون $) | ٠,٩٠٧ | ٠,٨٨٢ | ٠,٧٩٥ | ٠٨٩٥ | ٠,٩٢٠ | ١,١٥٦ | ٢,١٠١ | ٢٠٠,٢ | ٣,٦٨٠ |

Sources :Statistical Appendix 2000-2009 IMF Staff Country Report

١- الأنموذج القياسي العام للنمو الاقتصادي في الجزائر: تستدعي دراسة النمو الاقتصادي في الجزائر حصر عدد من المتغيرات المستقلة المفسرة له، وذلك استناداً إلى النظرية الاقتصادية، في هذا الشأن تم اختيار جملة من المتغيرات الاقتصادية وذلك بهدف دراسة علاقتها بالنمو الاقتصادي المعبر عنه بالرمز Y (النمو السنوي للناتج الداخلي الخام في الجزائر). ولتحقيق ذلك تم تحليل هذه المتغيرات من حيث مركباتها الجوهرية واتجاهاتها المستقبلية، ورغبة في تحديد العلاقة السببية بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة بشكل عام، وبافتراض وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة المختارة والمتغير

التابع (Y) يمكن صياغة الأنموذج العام السابق للدالة المقدرة لنمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر على النحو الآتي :

$$Y= BX1 +\beta1X2 +\beta2X3 + \beta3X4 +U4i$$

في الأخير وبعد الاعتماد على الأسلوب التقليدي السابق ذكره، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومع اعتماد أسلوب تشخيص الأنموذج تم التوصل إلى تقدير أنموذج ديناميكي (النجفي، الدعمة، ٢٠٠٥، ٢٠١) يفسر النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر yبواسطة أربعة متغيرات، تتمثل في معدل الاستهلاك السنوي النهائي x1، وصافي التجارة الخارجية x2 ، فضلاً عن معدل الانفتاح المالي x3 ، وحجم الاستثمار الإجمالي. x4

الجدول ٢

الأنموذج التقديري لدولة الجزائر

| $\hat{Y} = 0.36 + 0.33\ x_{2i} + 0.18\ x_{3i} + 0.86\ x_{4i}$ <br> (4.21) (6,39) (1,97) | | |
|---|---|---|
| الاختبارات | اختبار t | المقدرات |
| معامل التحديد $R^2 = 0.96$ | ----- | ثابت |
| اختبار $F_{0.05,3,5} = 541.41$ | $\beta_2 / S_{\beta2}$ 0.33/1.97 = 0.167 | $x_2$ |
| $D.W = 2.34$ | $\beta_3 / S_{\beta3}$ 0.18/6.39 = 0.028 | $x_3$ |
| $n = 9$ | $\beta_4 / S_{\beta4}$ 0.86 / 4.21 = 0.204 | $x_4$ |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss.

إن هذا الأنموذج الديناميكي النهائي يتميز بالخطية، وهو مفسر من طرف المتغيرات الآتية: معدل الاستهلاك السنوي النهائي، صافي التجارة الخارجية، معدل الانفتاح المالي، وحجم الاستثمار الإجمالي. كذا يتميز بصواب الصيغة الدالية، ويدعم هذا الافتراض الإشارة الموجبة للمتغيرات المستقلة والتي تتوافق مع النظرية الاقتصادية. إن عدم معنوية اختبار الارتباط الذاتي (DW) في هذه الحالة مشجعة من حيث التأكيد على صحة العلاقة الدالية المختارة مع التذكير أنه غير صالح في هذه الحالة قياس وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وإن اختبار (TEST، LM-) أكد عدم وجود هذه المشكلة.

- يتبين كذلك من نتائج التقدير أن نسبة 9.6 % من متغير المتغير التابع مفسرة من طرف المتغيرات المستقلة و4% فقط ترجع إلى البواقي أي إلى عوامل عشوائية أخرى. وعلى الرغم من أهمية وقوة تأثير الاستثمارات الإجمالية، إلا أنها جاءت بشكل متأخر جداً وعلى الرغم من أنها مقدرة بتسع سنوات، إلا أنها تعكس ضعف البيئة الاقتصادية المحلية في استيعاب استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- إن التحسن الذي شهدته مستويات الاستثمار المحلي أو الأجنبي خلال السنوات الأخيرة، لم يكن نتاج التحسن في المناخ الاستثماري بالجزائر الذي يبقى مقيداً بجملة من العوائق المتمثلة أساساً في: البنية التحتية، القوانين، الجهاز المصرفي وغيرها. كما إن ارتباط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالبترول وتذبذبات أسعاره من شأنها أن ترسم بيئة

استثمارية غير مؤاتية لاستمرارية تدفق الاستثمارات (جورج، ٢٠٠٨، ١٤٨). ولأغراض التنبؤ يمكن إتباع بعض المناهج البسيطة والتي تبقى أداة مهمة في يد متخذي القرار. وقد توقعنا بعد إجراء عملية التنبؤ على هذا الأنموذج الديناميكي أن يصل معدل النمو الاقتصادي سنة٢٠١٢ إلى حوالي ٥,٤ %.

لقد كانت إيرادات مشاريع النفط والغاز السبب الرئيس وراء قدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة. وقد انعكست على أرقام الناتج المحلي الإجمالي، إذ نما هذا الناتج بنسبة اسمية بلغت ٩,١ % في عام ٢٠٠٧ ليبلغ ١١٤٧,٨٨مليون دولار ، مقارنة مع ٨،٤٦٠,٥ مليار دينار جزائري في عام٢٠٠٦ ناحية الناتج المحلي الحقيقي، وبلغت نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي٤,٦% في عام ٢٠٠٩، إذ بلغ ٦٩٣,٨٨٨مليون دولار، مقارنة مع ٦٦,٣٢٩ مليون دولار في العام السابق (عبدالحميد، ٢٠٠٤، ٨٧). والجدير بالذكر أن من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ١٤٢٣,٥٥مليون دولار في العام ٢٠١١ مسجلا بذلك نمواً بنسبة ٢٨,٣ % مقارنة بالعام الذي سبقه، وأما الناتج المحلي الإجمالي فمن المتوقع أن ينمو بنسبة ٤,٩ % في العام ذاته ليبلغ ٦٩٤,٣٧ مليون دولار.

لقد كان أداء قطاع الهيدروكربونات هو الرافد الرئيس لهذه النتائج، حيث أسهم بحوالي ٤٤ % من الناتج المحلي ٩٨ % من إجمالي الصادرات في عام ٢٠٠٧، وقد سجل هذا القطاع نموا بنسبة ٤,٩ % في عام ٢٠٠٧، إذ بلغ ٥٠٦,٢١ مليون دولار مقارنة مع ٣،٨٨٢,٢ مليار دينار جزائري في العام ٢٠٠٦.

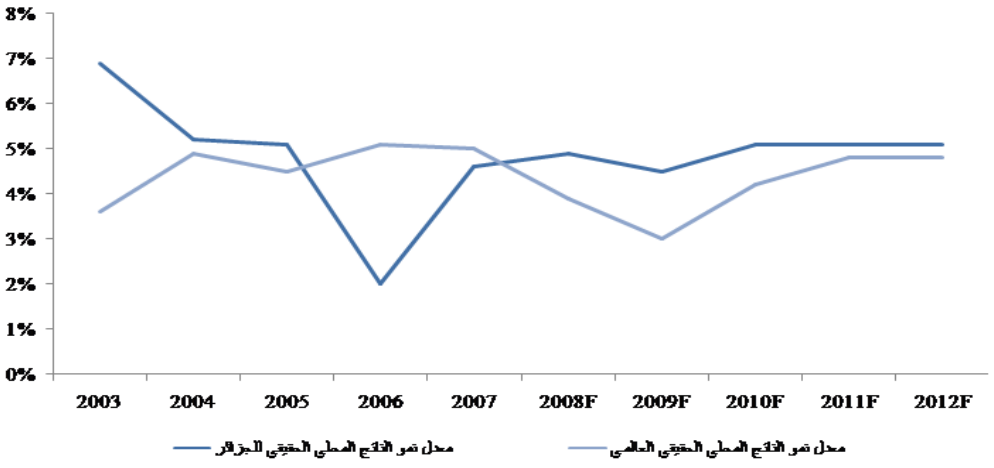
وأدت الإيرادات الكبيرة التي حققتها مشاريع الهيدروكربونات في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية دوراً رئيساً في تمكين الحكومة من تخفيض الدين الخارجي بشكل كبير ليصل إلى ٣,٧ مليار دولار أميركي في العام ٢٠٠٦، مقارنة مع ١٥,٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٥، أي بتخفيض بنسبة ٧,٥%. وكان لهذا الإنجاز أثر إيجابي على العديد من أوجه النشاط الاقتصادي للجزائر، ومنها تخفيض الدين الإجمالي للحكومة والذي يقدر بقيمة ٢٤,٢ مليار دولار أميركي في نهاية ٢٠٠٧، مقارنة مع ٣٤,٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٧، أي بانخفاض بمعدل سنوي مركب بلغ ٨,٥ % خلال مدة السنوات الأربع (Kada, 2005). وفي هذه الأثناء أدى تخفيض الدين الخارجي إلى تخفيض العجز في حساب رأس المال بنسبة ٩٦,١ % في العام ٢٠٠٧.

مازال الاقتصاد الجزائري يمتلك فرصاً كثيرة لم يتم استغلالها بعد، وقطاع الهيدروكربونات يستحوذ على معظم المشاريع التي تجري في الدولة. ويرى خبراء صندوق النقد الدولي أن على الحكومة السعي لتنويع مصادر الثروة من خلال الالتفات إلى قطاعات أخرى تتمتع بإمكانيات واعدة بتخفيض معدل البطالة في الدولة. وتشمل هذه القطاعات الخدمات المصرفية والاتصالات والعقار والبناء وغيرها. فضلاً عن ذلك يعتقد خبراء الصندوق أن الاقتصاد الجزائري لم يتضرر كثيرا بالأزمة المالية العالمية، نظراً لكون القطاع المصرفي الجزائري ليس وثيق الارتباط بالأسواق الدولية، ومع ذلك فقد اقترح صندوق النقد الدولي أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي مرنة بالقدر الكافي بحيث تستطيع التعايش مع أي انخفاض كبير في أسعار النفط.

٢- التعليق على نتائج الدراسة القياسية :بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها من اختبار العلاقات بين المتغيرات في المدى الطويل بين النمو السنوي للناتج الداخلي الخام في علاقته مع الاستهلاك السنوي النهائي، صافي التجارة الخارجية، معدل الانفتاح المالي،

الاستثمار الإجمالي والتي كانت شبه معدومة أي غياب أي علاقة بينها وبين النمو السنوي للناتج الداخلي، من هنا أصبح من الضروري شرح هذه النتائج التي تأتي في جزء منها مناقضة للنظرية الاقتصادية والتي تفترض أن تخفيض قيمة العملة تشجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار داخل البلاد، ويمكن تفسير نتائج الاختبار بالنقاط الآتية (حشمان، ٢٠١١،-):

- إن قياس مساهمة مجمل العناصر السابقة:(الاستثمار الإجمالي، صافي التجارة الخارجية (.. يوضح أن نمو الناتج المحلي السنوي في الجزائر كان في المتوسط ضعيفاً، إن لم نقل إنه كان مثبطاً للتنمية، إذ أسهم في نمو الناتج بمقدار ٠,٦٣% وقد كان في السابق أي قبل عقد التسعينات يسهم بشكل إيجابي في نموه، وربما يرجع تدهوره إلى الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينات ولاسيما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، وقد توقف هذا الأخير نتيجة التدهور الأمني الخطير في الجزائر في تلك المرحلة، وبعد انفراج الأزمة بدأ نمو الناتج الإجمالي في التحسن.
- إن تدفقات الاستثمار الأجنبي داخل الجزائر تبقى هامشية لا تتعدى 1% من الناتج الداخلي إضافة إلى كون الجزء الأكبر من هذه التدفقات يستهدف قطاع المحروقات، وقطاع الخدمات، وبالتالي فإن الصادرات الجزائرية بقيت تحمل صيغة تصدير منتوج وحيد سعره يتحدد في الأسواق العالمية، إذن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر لم تنوع من صادرات البلاد ولم تزد من طلب الدول الأخرى على المنتوجات المحلية. ولقياس أهمية الأنموذج التنبؤي، قمنا بإسقاط المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيراً مفسراً بعدد من المتغيرات المستقلة بيانياً باعتبارها متغيرات مفسرة وآنية التأثير، إذ لاحظنا ما يأتي:




الرسم البياني ١
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في دولة الجزائر مقابل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي العالمي

**المصدر :** بيانات صندوق النقد الدولي

وعلى خلفية الأزمة المالية العالمية، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تنجح الجزائر في تحقيق معدل نمو أعلى للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمتوسط العالمي على الأعوام الثلاثة من العام ٢٠٠٩ إلى العام ٢٠١٢، وقد توقعت مجموعة البنك الدولي في تقريرها الأخير" توقعات الاقتصاد العالمي للعام٢٠١٢" المصدر في ديسمبر ٢٠٠٨، أن يسجل الناتج المحلي الحقيقي معدل نمو يبلغ 3.8% و 5.4% لعامي٢٠١٢ و٢٠١٣على التوالي*، بالمقارنة مع متوسط معدل النمو للاقتصاد العالمي، والمتوقع أن يبلغ0.9% و 3.0% خلال هذين العامين. وبالتالي فإن هذا الأداء يتيح فرص استثمار جوهرية في الاقتصاد الجزائري.

## ثانياً- الملامح الأساسية للاقتصاد الليبي

يعتمد الاقتصاد الليبي على الخارج في توفير احتياجاته، وعدم مرونة الصادرات وارتباطها بتغيرات سوق النفط العالمية، ومن الممكن وصف الاقتصاد الليبي بما يأتي:

١- الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد: يتسم الاقتصاد الليبي بضعف الطاقة الاستيعابية للاستثمارات، إذ أشارت خطط التنمية إلى هذه المشكلة، فغالبية الاستثمارات القائمة تقع في مجال النفط، كما إن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية محدودة جداً بالرغم من اتفاقيات الشراكة مع الدول العربية والمتوسطية، فالطلب الليبي المقدم إلى عضوية منظمة التجارة العالمية يضع عدداً من المحددات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند صنع وتنفيذ السياسات التنموية (Gourlaouen, 2006, 132)15، ومجموعة الاتفاقات التي تطرحها المنظمة في القطاعات المختلفة تؤدي إلى خلق ظروف قد لا تتناسب مع طبيعة الاقتصاد الليبي، كما أن التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة يؤدي إلى التأثير على قطاعات الصناعة والخدمات والتجارة الخارجية.

٢- قطاع الخدمات: يعد قطاع الخدمات في ليبيا أكبر قطاع إذا ما استبعدنا النفط، فهو يشكل أكبر نسبة من الناتج المحلي غير النفطي، ويستوعب نصف القوى العاملة في سوق العمل، ومن هنا تبرز أهمية هذا القطاع عند التخطيط للتنمية، ويهيمن القطاع العام في ليبيا على الخدمات بجميع أنواعها، وتركزت أغلب الاستثمارات في مجال تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، وبنسبة أقل للخدمات الأخرى، وتعد صناعة الخدمات في ليبيا صناعة ناشئة، ولاسيما إذا ما أخذنا في عين الاعتبار توجه الدولة إلى اقتصاد السوق وخصخصة القطاع العام، وبالتالي فإن تحرير التجارة في مجال الخدمات قد يؤدي إلى تزايد المنافسة الخارجية للخدمات المحلية، في ظل عدم توافر الإمكانيات والخبرة الكافية للقطاع الخاص (Romer, 2009, 12)، ومع ذلك تستطيع الدولة وضع بعض التشريعات واللوائح التي تكفل حماية الاستثمارات المحلية، بما لا يتعارض مع اتفاقية الخدمات. وتشير بعض الدراسات إلى أن تحرير التجارة في مجال الخدمات سوف يؤدي إلى جذب الاستثمارات الخارجية وتدفق رؤوس الأموال، وانتعاش الاقتصاد الوطني وزيادة توظيف العمالة في ظل توفر بعض الميزات التنافسية في قطاعات السياحة والتجارة والنقل الجوي، كما يتوقع أن يسهم الانتعاش في قطاع الخدمات في تنمية القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة.

٣- قطاع التجارة الخارجية: إن النظر لهيكل الصادرات يعكس لنا حقيقة هيمنة صادرات النفط الخام على مجمل الصادرات الليبية، وذلك بنسبة ٩٤,٩% لعام ٢٠٠٧، وبنسبة

* الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S)،إحصائيات ٢٠١٠.

٩٦,٣% لعام ٢٠٠٨، هذا عدا الصادرات من المشتقات النفطية والمنتجات البتروكيميائية، أما الصادرات من المنتجات الغذائية والمواد الخام والسلع المصنعة، فلم يتجاوز ٠,٩ % لعام ٢٠٠٧، و٠,٥% لعام ٢٠٠٨ من إجمالي الصادرات الليبية. كما تشير الإحصائيات إلى أن ليبيا حققت فائضاً في ميزان المدفوعات يقدر بحوالي ٦,٠ مليار دينار ليبي في عام ٢٠٠٧، و٢٠,٢ مليار دينار ليبي لعام ٢٠٠٨، و٢٣,٥ مليار دينار ليبي لعام ٢٠٠٩*، ويعود هذا الفائض بالدرجة الأولى إلى زيادة أسعار صادرات النفط الخام، في الوقت ذاته الذي يعكس فيه الميزان التجاري غير النفطي عجزا ، إذ تعد ليبيا مستورداً صافياً للخدمات والسلع المصنعة والمنتجات الغذائية.

إن طبيعة الاقتصاد الليبي والمشاكل التي يعاني، لا يتوقع أن يتغير هيكل تجارتها الخارجية كثيرا ولاسيما عند انضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية سواء على صعيد الصادرات أو الواردات، كما إن صغر حجم مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي جعل من الآثار السلبية المستقبلية المتوقعة كبيرة إذا ما قيست إلى إجمالي الناتج المحلي، ويبقى أمام ليبيا فرصة حقيقية لتنمية قطاع الخدمات مثل الخدمات السياحية والتجارة والنقل الجوي، وذلك نظراً للموقع الجغرافي والمناخ والمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، كما إن تحرير التجارة في مجال الخدمات يمكن أن يمثل حافزاً للاستثمارات المحلية والأجنبية للتوجه نحو القطاع وتنميته، وهو الأمر الذي قد يولد طلباً إضافياً على منتجات القطاعات السلعية، مما يوفر حافزاً للاستثمار في هذه القطاعات، ومن ثم زيادة قدرتها على توليد الدخل وفرص التوظيف، وبالتالي قد يؤدي قطاع الخدمات دور القطاع القائد في التنمية.

الجدول ٣

أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية الليبية (الوحدة: مليون $)

| السنوات | المدة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٤) | المدة الثانية (١٩٩٥-١٩٩٩) | المدة الثالثة) مدة الدراسة) (٢٠٠٠-٢٠٠٩) |
|---|---|---|---|
| الصادرات | ٢٢٧,٣٧٩ | ١,٠٤٤،٨٤٠ | ٥,٢٤٧,٢٤٠ |
| الواردات | ١١٧,٦٥٣ | ٣,٦٤٢،٣٢٠ | ٢٠,٦٩٥،٨٠٠ |
| الفائض التجاري | ١٠٩,٧٢٦ | ٧٥٩,٤٩٤ | ٣١,٧٧٦،٦٠٠ |
| الناتج المحلي الإجمالي | ٦٣٦,٧٨٨ | ٢٣٧٥,٢٥٠ | ١,٢٢٧،١١٠ |
| نسبة تغطية الصادرات للواردات | ١,٥٥٩ | ١٩,٢٣٤،٨ | ١٧,٤٢٩ |
| نسبة الواردات للناتج المحلي | ١٤,٩٨٩٠ | ١,٢٣٧،٧٧ | ١,٤٦٦،٥٥ |
| إجمالي التجارة الخارجية | ٣٤٥,٠٠١ | ١,٤٠٩،٠٧٠ | ٧,٣١٦،٨٢٠ |
| إجمالي نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي | ٤,٤٠١ | ٤,١٢٥،٩١ | ٤,٦٠٨،٧١ |

**المصدر:** جمعت من منشورات مصرف ليبيا المركزي من أعداد مختلفة خلال فترات الدراسة .

توضح مؤشرات الجدول (٣) أن الصادرات الليبية قد تطورت تطوراً ملحوظاً خلال مدد الدراسة الثلاث فيما عدا المدة الثانية (٢٠٠٩-٢٠٠٠) ويرجع ذلك إلى ما تعرض له الاقتصاد الليبي من الحصار والذي كان له الأثر الواضح على قطاع التجارة الخارجية الليبية بصفة عامة وقطاع الصادرات بصفة خاصة، وقد أنعكس تطور وازدهار قطاع

* عبد السلام أمحمد حويته، تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة ١٩٧٧ – ٢٠٠٦.

الصادرات والذي يرجع بصورة رئيسة لنمو صادرات النفط والارتفاع الملحوظ لأسعار النفط، على تطور ونمو الناتج المحلي الليبي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٦٣٦,٧٨٨ مليون دولار كمتوسط المدة الأولى من الدراسة إلى نحو ٢٤٣٧٥,٢٥٠مليون دولار في المدة الثانية بما يعادل نحو ٣٨,٣٨% مما كان عليه في المدة الأولى، وقد بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي خلال مدة الدراسة نحو ١٢٢٧,١١٠ مليون دولار (Sims, 2007, 97). وعلى الرغم من تباين هذا الفائض خلال مدد الدراسة المختلفة، إلا أنه دائما يكون هناك فائض في الميزان التجاري وقد بلغ متوسط هذا الفائض في المدة الأولى نحو ١٧٥,٤٩ مليون دولار انخفض في المدة الثانية إلى نحو ١٠,٩٧١مليون دولار بما يعادل نحو ٦٢,٤٩% مما كان عليه في المدة الأولى، وهذا الانخفاض لا يعني تدهوراً في قطاع التجارة الخارجية الليبي، بل على العكس من ذلك هو يشير إلى قوة هذا القطاع، حيث يتضح أنه على الرغم من الحصار الاقتصادي الذي تعرض له الاقتصاد الليبي بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة إلا أنه حقق فائضاً في الميزان التجاري، الذي تحقق في المدة الثالثة وهى الفترة التي رفع فيها الحصار وأنفتح السوق الليبي على العالم الخارجي، إذ أستطاع قطاع التجارة الخارجية أن يحقق فائضاً قدرة ٦٨٠,٦٠٤ مليون دولار بما يعادل نحو ٣٨,٦% و٦٢,٢٧% مما كان عليه في المدتين الأولى والثانية على الترتيب.

٤- الأنموذج القياسي العام للنمو الاقتصادي في ليبيا: كما تم سابقاً تستدعي دراسة تطور الناتج المحلي في ليبيا حصر عدد من المتغيرات المستقلة المفسرة له، وذلك استنادا إلى النظرية الاقتصادية. في هذا الشأن تم اختيار جملة من المتغيرات الاقتصادية، وذلك بهدف دراسة علاقتها بالنمو الاقتصادي المعبر عنه في هذه الحالة بالرمز Y. وعليه يكون الأنموذج العام لاتجاه النمو الاقتصادي في ليبيا كما يأتي:

$$Y = \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + u_i$$

الجدول ٤

الأنموذج التقديري لأنموج دولة ليبيا

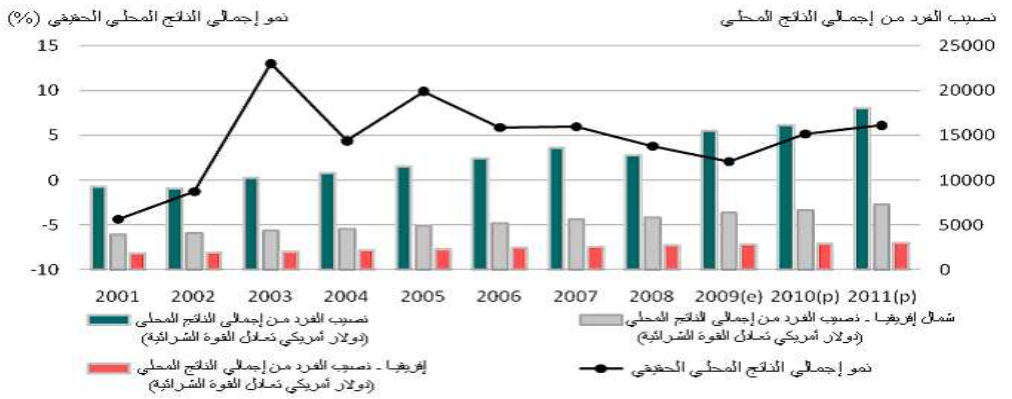
$$\hat{Y} = 1.779 + 1.02\, x_{2i} + 0.001\, x_{3i} + 1.32\, x_{4i}$$
$$(4.77) \quad (3.46) \quad (3.46)$$

| المقدرات | اختبار t | الاختبارات |
|---|---|---|
| ثابت | ----- | معامل التحديد $R^2 = 0.952$ |
| $x_2$ | $\beta_2 / S_{\beta 2}$ 1.02/4.47 = 0.228 | اختبار $F_{0.05,3,5} = 541.41$ |
| $x_3$ | $\beta_3 / S_{\beta 3}$ 0.001/4.77 = 0.00020 | $D.W = 2.98$ |
| $x_4$ | $\beta_4 / S_{\beta 4}$ 1.32 / 3.46 = 0.381 | $n=9$ |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss.

إذا أجريت قراءة الجدول السابق حول الأثر الإيجابي لقطاع الصادرات وبالتالي مدى مساهمة صافي التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما توضحه المعادلة التقديرية، حيث إنها تبين أن كل زيادة قدرها واحد دينار في صافي التجارة الخارجية تؤدى

إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١,٠٢ دينار، وقد تأكدت معنوية تلك النتائج إحصائيا بمستوي معنوية ٥%، وقد بلغت قيمة معامل التحديد نحو ٩٥,٢ %، وهو ما يشير إلى أن نحو ٩٥,٢ % من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي ترجع إلى المتغيرات المستقلة، وأن حوالي ٤,٨ % من تلك التغيرات ترجع لعوامل أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار أي عوامل عشوائية. ولقياس أهمية الأنموذج التنبؤي، قمنا بإسقاط متغير الناتج المحلي الإجمالي بيانيا بوصفه متغيراً مفسرا وآنياً للتأثير، حيث لاحظنا ما يأتي:




الرسم البياني ٢
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في دولة ليبيا
**المصدر:** بيانات صندوق النقد الدولي والسلطات المحلية. (e) تقديرات الصندوق

- إن السلسلة الزمنية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي تسلك مساراً عشوائياً حول وسط حسابي ثابت، وبالتالي للتنبؤ بقيمه المستقبلية، استعملنا طريقة التمهيد الأسي الأحادي، كما أن السلسلة الزمنية لمتغير الاستهلاك النهائي تحوي فضلاً عن المركبة العشوائية، مركبة اتجاه عام الأسي الثنائي للتنبؤ المستقبلي.
- تملك ليبيا ميزات نسبية في قطاع الخدمات، مما يستوجب ضرورة تعزيز التوجه نحو هذا القطاع، باعتباره يأتي في المرتبة الثانية من الأهمية بعد قطاع النفط، إذ يسهم بنسبة ٢٧,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتأثر بنحو ٥٠ % من إجمالي القوى العاملة الفعلية في ليبيا.

## ثالثاً- نظرة عامة على الاقتصاد التونسي

١- الاستثمارات المحلية والأجنبية: أبرمت تونس اتفاقاً مع عدد من البنوك غير المقيمة لإقامة خط تمويل بما تستفيد منه المؤسسات، وكذا المشاريع الأجنبية التي يتم إنشاؤها في تونس. إذ إن هذه التمويلات تهدف إلى مساندة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتسهم فيه ستة مصارف غير مقيمة هي سيتي بنك وبنك تونس العالمي والمؤسسة العربية المصرفية ومصرف شمال إفريقيا الدولي وبنك التمويل التونسي السعودي وبنك اليوباف الدولي. وتصرف التمويلات في إقامة مشاريع جديدة أو في توسيع مشاريع قائمة بالشروط المطبقة نفسها من قبل البنوك المقيمة. أما عن الاستثمارات الأجنبية في تونس فقد سجلت خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ نمواً

بمقدار ٨%، مقارنة بالعام الذي يسبقه لتصل إلى ٧١٦,٢٤ مليون دولار (Insaf fatnassi, 2011)، وشكلت الاستثمارات المباشرة منها حوالي ٥٨٠ مليون دولار.

٢- تجارة تونس الخارجية: لقد قامت الحكومة التونسية بالعديد من الخيارات الإستراتيجية التي تقررت العام الماضي ومن بينها دعم الحكومة للاستثمار العمومي وتخصيصها مبلغ بحوالي ٧٠٠ مليون دينار للوقاية من الهزات ومن المضاعفات السلبية للازمة المالية العالمية، كما إن قيمة الواردات انخفضت العام الماضي مقارنة بعام ٢٠٠٨ بحوالي ٥ آلاف مليون دينار بسبب الركود الاقتصادي النسبي إقليميا وبسبب تأثر مصانعها وصادراتها بالطلب في السوق الأوربية التي تأثرت بالمضاعفات السلبية للازمة المالية العالمية (الفرس، ٢٠١١). وإن كانت نسبة الصادرات ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الشهرين الأولين من عام ٢٠٠٩، فهي أقل بكثير مما كانت عليه في المدة نفسها من عام ٢٠٠٨. وعلى العموم فإن الجدول الآتي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية:

الجدول ٥

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في تونس

| (بالأسعار القارة، %) | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نمو الناتج المحلي الإجمالي | ٥,٤ | ٦,٣ | ٤,٥ | ٣,١ | ٣,٧ | ٥,٤ |
| تطور الاستهلاك الخاص | ٤,٩ | ٥,٥ | ٤,٥ | ٤ | ٤,٣ | ٥,٠ |
| صادرات الخدمات | ١١,٣ | ٢٠,٩ | ٢٠,٨ | -١٣,٩ | ١٤,٦ | ١٠,٠ |
| واردات الخدمات | ١٥,٣ | ٢٠,٥ | ٢٢,٨ | -١٣,١ | ١٩,١ | ٨,٩ |
| تطور الاستثمار | ١٥,٣ | ١١,٢ | ١٣,١ | ٩,٣ | ٨,٣ | ١١,٣ |
| نسبة الاستثمار من الناتج | ٢٣,٤ | ٢٣,٠ | ٢٣,٥ | ٢٤,٢ | ٢٤,٣ | ٢٤,٧ |
| الاستثمار الخارجي المباشر والمساهمات (م د) | ٤٥٦٥,٣ | ٢١٥٧,٩ | ٣٥٩٧,٢ | ٢٣٦٥,٧ | ٢٤٠٠,٠ | ٣١٠٠,٠ |
| العجز الجاري من الناتج | ٢,١ | ٢,٤ | ٣,٨ | ٢,٧ | ٤,٧ | ٣,٧ |
| نسبة الصادرات من الناتج | ٥٠,٨ | ٥١,١ | ٥٣,٦ | ٤٥,٠ | ٤٧,٨ | ٤٨,١ |
| نسبة الواردات من الناتج | ٥٣,١ | ٥٣,٠ | ٥٨,٧ | ٤٧,٩ | ٥٢,٩ | ٥٢,٧ |
| نسبة خدمة الدين الخارجي من المقابيض الجارية | ١٦,٤ | ١١,٩ | ٧,٨ | ١٠,٨ | ٩,٠ | ٩,٦ |
| عجز ميزانية الدولة | ٢,٨ | ٢,٧ | ١,٠ | ٣,٠ | ٢,٦ | ٢,٥ |

**الوحدة:** بالأسعار المحلية، والنسب المئوية

٣- الأنموذج القياسي العام للنمو الاقتصادي في تونس: إن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في تونس بالأساس ترجع إما للزيادة الحقيقية في الكميات أو الزيادة في الأسعار. والذي يهمنا عند تحليل نمو الإنتاج هو التغير في الكميات فقط، إن التغير النسبي في الإنتاج الحقيقي يعكس مستوى النشاط الاقتصادي ويسمى بمعدل النمو، وعليه سوف نقوم بربط علاقة ما بين معدل الناتج المحلي في تونس مع مجموعة من المتغيرات كما قمنا في التحليل السابق:

$$Y = \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + u_i$$

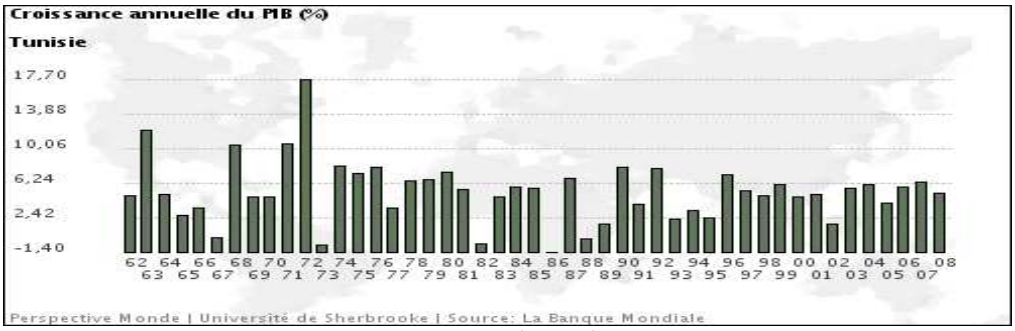
ومن خلال تحليلنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير الأنموذج السابق يمكننا عرض ما يأتي:

الجدول ٦
الأنموذج التقديري لدولة تونس

| $\hat{y} = -0.039 + 0.132\ x_{2i} + 0.027\ x_{3i} + 0.604\ x_{4i}$ <br> (٤,٧٧) (1.54) (3.92) | | |
|---|---|---|
| الاختبارات | اختبار t | المقدرات |
| **معامل التحديد $R^2 = 0.958$** | ----- | ثابت |
| *اختبار* $F_{0.05,3,5} = 541.41$ | $\beta_2 / S_{\beta 2}$ 0.132/4.77 = 0.0276 | $x_2$ |
| $D.W = 1.41$ | $\beta_3 / S_{\beta 3}$ 0.027/ 1.54 = 0.0175 | $x_3$ |
| $n = 9$ | $\beta_4 / S_{\beta 4}$ 0.604 / 3.92 = 0.0154 | $x_4$ |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss .

إن زيادة حجم الاستثمار الإجمالي يؤدي إلى زيادة النمو السنوي للناتج الداخلي الخام وهو ما تثبته النظرية الاقتصادية وكذلك نقبل إشارة المعلمة $x_{3i}$ اقتصادياً، لأنها موجبة وبالتالي فهناك علاقة طردية بينها وبين تطور و نمو للناتج الداخلي الخام وبالتالي تطور قطاع التجارة الخارجية، ومنه يؤدي إلى زيادة الاستهلاك السنوي، وهو ما أثبتته كذلك النظرية الاقتصادية. من الناحية الإحصائية، إن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.95$ قيمة الارتباط المتعدد كبيرة جداً ، مما يدل على أن المتغيرات المفسرة أي حجم الاستهلاك السنوي و صافي التجارة الخارجية و معدل الانفتاح المالي، فضلاً عن الاستثمار الإجمالي، تشرح الأنموذج بنسبة حوالي ٩٥%، فإنها معنوية من الناحية الإحصائية، ولأن كل الاحتمالات المقابلة لإحصائية student صغيرة وهي معنوية كذلك حتى ولو كان حد الثقة يساوي٥ %، ومن خلال مقارنة الجدول (٦) مع المعادلة التقديرية نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي في تونس وذلك للمدة الممتدة بين سنة ٢٠٠٤وسنة ٢٠٠٩ كان في المتوسط حوالي ٤,٧٥% وهو معدل مقبول نوعاً ما، أما معدلات النمو السنوية فنجدها تتأرجح بين تلك المعدلات المرتفعة خصوصا في عام ٢٠٠٦ وبين تلك المعدلات المنخفضة جداً والتي شهدتها مدة نهاية التسعينات وبداية عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم استقرار معدل النمو في تونس، وعلى العموم يمكن قراءة ذلك من الناحية البيانية كما يأتي:




الرسم البياني ٣

معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في دولة تونس

**Source**:http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=TUN&codeTheme=100&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG

يتبين من الشكل ٣ أن النمو السنوي للناتج الداخلي المعبر عنه بـ Yوالمفسر بواسطة المتغيرات الأساسية المتمثلة في الاستهلاك السنوي النهائي، صافي التجارة الخارجية، معدل الانفتاح المالي،..إلخ شهد ارتفاعاً في وتيرته بدءاً من سنة 2007 وقد توقعنا أن يصل معدل النمو الاقتصادي سنة 2011 و 2012 إلى حوالي نسبة 5.4% ، وهي نسبة ضئيلة لا تعكس رغبة السلطات العمومية ومتخذ القرار الاقتصادي.

وعلى الرغم من المجهودات تبقى مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام تقدر بحوالي ٣٠%، في حين تبقى مساهمة النشاطات المنتجة الأخرى في نمو الناتج الإجمالي أقل من ذلك، يرجع ذلك بالأساس إلى ضعف أداء المؤسسة التونسية الذي انعكس في انحسار قدرتها على المنافسة، والذي تسبب في تراجع حصتها في السوقين المحلية والدولية، ولاسيما هي تعد عضواً في منظمة التجارة العالمية، وبذلك تترك المجال للمؤسسات الصينية والتركية على الخصوص. ويمكن إرجاع هذا التعثر لقلة استثماراتها، ناهيك الاستعمال الضعيف للطاقات الإنتاجية للمؤسسات التونسية والذي لا يتجاوز إلا نادرا ٥٠ % من طاقتها الإنتاجية.

**الاستنتاجات و المقترحات**

إن تحليل ودراسة النمو الاقتصادي مهم جداً، والأهم من ذلك هو قياس مساهمة كل عنصر الإنتاج في عملية النمو ومعرفة وتحديد المصادر المدعمة للنمو من جهة والمثبطة له من جهة أخرى. إن الدراسة التي قمنا بها كانت قياسية بالدرجة الأولى، حاولنا قياس كلا من معدلات نمو الناتج المحلي السنوي، فضلاً عن قياس مساهمة كل عنصر منها في نموه مستعينين بنماذج قياسية، وقد أظهرت الدراسة بعض النتائج المهمة والتي نلخصها فيما يأتي:

- أثبت التحليل الكمي أن التحرير الاقتصادي للدول المغاربية منفردة لم يترك أثراً معنوياً في الناتج المحلي الإجمالي، في حين كان الأثر إيجابياً ومعنوياً على المستوى الكلي والتجميعي لهذه الدول، وعليه فإن العمل على إدماج مؤسساتها الاقتصادية من شأنه أن يفضي إلى مزايا اقتصادية أفضل في مضمار التنافس في الأسواق العالمية وتقوية موقفها

التفاوضي في إطار الإسهام في القرارات المتخذة في منظمة التجارة العالمية، بما يحقق لها عوائد اقتصادية ملموسة.

- يسهل التحرير الاقتصادي عملية حصول الحكومة على الموارد الاقتصادية والمالية وبتكاليف أدنى لتمويل قطاعاتها الاقتصادية، فضلا على حفزها لإدارة السياسات الاقتصادية الكلية، وسياسات الإشراف والرقابة على القطاعات الاقتصادية بشكل فعال بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية.
- إن تقديرات الاتحاد العربي تشير إلى أن الافتقار إلى التكامل الإقليمي يكلف كل من بلدان المغرب نقطتين مئويتين من نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، في حين ترى اللجنة الاقتصادية الأفريقية أن إنشاء اتحاد مغاربي من شأنه يسمح لكل من البلدان الخمسة باكتساب ٥% إضافية من الناتج المحلي الإجمالي. كما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن التكامل الأعمق، بما في ذلك تحرير الخدمات وإصلاح قواعد الاستثمار من شأنه أن يزيد من نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ بنسبة ٣٤% بالنسبة للجزائر، و٢٧% بالنسبة ليبيا، و٢٤% بالنسبة لتونس. وبوسع التكامل بين هذه الدول الثلاث أن يسهم في زيادة النمو بطريقتين. فأولا من شأنه أن يعمل على خلق اقتصاد ضخم ودعم المنافسة، وإنشاء سوق لأكثر من ٧٥ مليون مستهلك أشبه في الحجم بالعديد من أكثر القوى التجارية نشاطاً في العالم، وضخم بالقدر الكافي لزيادة جاذبية المنطقة للمستثمرين الأجانب. وثانياً من شأنه أن يقلل من تأثيرات "المحور والشعاع" بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي، وهي التأثيرات التي تنشأ عندما توقع دولة أو منطقة "محورية" ضخمة على اتفاقيات تجارية ثنائية مع العديد من البلدان الأصغر حجما. ومن الناحية الاقتصادية نستطيع أن نفسر هذا المستوى الضئيل من التجارة بين بلدان المغرب بعوامل أخرى مثل صغر حجم السوق وتدني مستوى التكاملية التجارية، أو بعبارة أخرى الافتقار إلى التناغم والانسجام بين الصادرات والواردات. ويبدو أن إمكانات التجارة البينية في المناطق الثلاث للمغرب العربي مقيدة جزئياً بفعل تشابه الاقتصاد إلى حد كبير بين بعض البلدان، ولاسيما الجزائر وتونس. فطبقاً لمؤشر فينجر-كرينين الذي يقيس أوجه التشابه التجارية، يتجاوز التشابه بين المنتجات التي يصدرها كل من البلدين إلى الاتحاد الأوروبي ٧٠ %.
- إن معدلات النمو تعكس التذبذب الحاد للناتج في الجزائر، وتونس وليبيا، كما تعكس الصدمات البترولية التي حدثت في الماضي القريب، وعليه فإن هذه الاقتصاديات تعد ريعية، وتعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات.
- إن قياس مساهمة مجمل العناصر السابقة توضح أن معدل النمو السنوي كان في المتوسط كان ضعيف الفعالية، إن لم نقل أنه كان مثبطاً للتنمية، إذ أنه ساهم في تدهور النمو بمقدار ٠,٦٣% وقد كان سابقاً أي قبل عقد التسعينات يسهم بشكل إيجابي في النمو، ولاسيما أن الاقتصاديات المغاربية تعتمد بالدرجة الأول على الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات. لذلك توصي هذه الدراسة بمجموعة من المقترحات وهي:
- ضرورة العمل على زيادة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات التجارية مع العديد من الدول والأسواق العالمية.
- من الممكن أيضا تعزيز مشاريع الطاقة، وذلك نظراً للنمو السريع المتوقع في احتياجات الطاقة في البلدان الواقعة إلى الجنوب من البحر الأبيض المتوسط مقارنة بنظيراتها في أوروبا. ومن شأن هذه المشروعات أن تعزز من دول المغرب العربي الثلاث إلى حد

كبير إذا كانت مصحوبة بمشاريع صناعية قائمة على الغاز باعتباره مادة خام أو مورد للطاقة، وبالتعاون مع الشركاء في الاتحاد الأوروبي.

- ضرورة العمل على تنويع قاعدة الصادرات وبصفة خاصة الصادرات التي تمتلك فيها هذه الدول ميزة نسبية مثل الصناعات التي تعتمد على قطاع النفط (البتروكيماويات).
- ضرورة تشجيع وتدعيم القطاع الخاص ليكون له دور فعال في تنمية قطاع الصادرات.
- العمل على إعادة ترشيد استخدام الإيرادات النفطية والفائض التجاري في رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- يجدر بالدول المغاربية أن تقدم على التحرر المالي من خلال إصلاح نظامها المالي وتكييفه بغية تهيئته للمنافسة المستقبلية بشكل فعال على المستوى الدولي، وإعادة هيكلة مؤسسات الخدمة المالية قبل الولوج في عملية التحرير المالي والاقتصادي، وذلك بالتحول إلى الاندماج وتكوين كيانات كبيرة قادرة على المنافسة، والاستفادة من مزايا الحجم الكبير ووصولها إلى حجوم تقترب من المؤسسات المالية الأجنبية، والوقوف بوجه ممارستها الاحتكارية.

## المصادر

### أولاً- المصادر باللغة العربية


١. جورج . ت .عابد وعد ... لم يتحقق: لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة ؟،مجلة التمويل والتنمية، مارس ٢٠٠٨، المجلد ٤٠ العدد ٠١ .

٢. حشمان، مولود، ٢٠١١، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ : http://www.hms-koutla.net/Doc/Growth%20in%20Algeria%20Hachemane%20M.pdf

٣. الحيالي، عبد الله فاضل ، الآثار المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير الخدمات المالية في النمو الاقتصادي، دراسات إقليمية، المجلد ٦ العدد ١٨، نيسان ٢٠١٠.

٤. الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S)،إحصائيات ٢٠١٠.

٥. عبد الحميد، زعباط ، المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، . جامعة الجزائر، العدد ٢٠٠٤/١١.

٦. حويته، عبد السلام أمحمد ، تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة ١٩٧٧ – ٢٠٠٦.
http://www.businessnews.com.tn/details_article.php?t=519&a=20345&temp=1&lang=&w

٧. الفرس، رياض (٢٠١١)، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموح : http://www.kuna.net.kw/NEWSAGENCIESPUBLICSITE/ArticlePrintPage.aspx?id=1967263&language=ar

٨. النجفي، سالم توفيق وابراهيم مراد الدعمة، ٢٠٠٥، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي : دراسة تحليلية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٢٦، القاهرة.


### ثانياً- المراجع باللغة الاجنبية


1. Bouzid, Abdelmadjid, Panorama des Economies maghrébines Contemporaines, éditions casbah, Alger 2009.
2. Kada, Akacem , croissance et réformes économiques dans les pays du MENA,
3. allain pirotte , l'économétrie des origines aux développements récents , éditions CNRS, Paris 2004.
4. Williams, Anderson-Sweeny, Statistiques pour l'économie et la gestion, Traduction de Claire Borsenberger, De Boeck université, Bruxelles, 2006.
5. Labrousse, Christian, Introduction à l'économétrie, édition dunod, Paris 2008.

6. Romer, David, macroéconomie approfondie, Traduit de l'américain par Fabrice Mazerolle ,édition Europe co, Paris 2009.
7. deuxième colloque scientifique international sur la problématique de la croissance économique dans les pays du MENA, Université d'Alger, 14 – 15/11/2005 .
8. fatnassi, Insaf , 2011, comment faciliter le commerce extérieur et l'investissement:
9. Gourlaouen, J. P., Economie de l'entreprise à l'économie nationale, édition hikma, libya 2006.
10. Tsai, Pan-Long, determinants of foreign direct investment and its impact on economic growth ,Journal of economic development, Vol :19, 2008.
11. Sims, C.A, Libye : Une économie qui ne connaît pas la crise, édition liya build. Libya 2007.
12. Sims, C.A, Macroeconomics and Reality, econometrica edition, Paris 2007.